

الموضوع . والصفة هي المحمول ، ثم وجه الى الاحوال التي يأتي عليها
السند إليه ومنها حذفه وذكره ، وقدم ذكر الحذف على الذكر لأن الذكر هو
الأصل . والحذف لا يكون الا بوجود دليل عليه ، وإذا كان حذفاً من غير
وجود دليل عليه كان حذفاً على غير الوجه المناسب (٧٧) .

وللسبكي زيادات في التقسيمات على القزويني تبرز في الشواهد ، إذ
يقول عند حديثه عن التصديق ، ويمكن أن يكون منه - أي التصديق - قوله
تعالى : وما يستوي البحران (٧٨) .

ويرى السبكي أن باب الفصل والوصل (٧٩) باب عريض لا بد له من
التشهير عن ساق الجد ولتقدم مقدمة لا بد منها ، اعلم اني نظرت في كلام
المصنف وغيره في هذا الباب (الفصل والوصل) فوجدت أقساماً متداخلة بين
كثير منها ، وكثير عموم وخصوص من وجه وبعضها يدفع بعضها ووجدتهم قرروا
قواعد لا تخلو عن إشكال وذكروا أموراً على غير الصواب من جعل ما ليس له
محل من الاعراب ذا محل وعكسه الى غير ذلك مما ستراه ان شاء الله .
فاقتضى لي اني اخترت لهذا الباب قاعدة وتقسيماً سهلاً به تعاطيه وغالب
ما أذكره من هذه القواعد ليس فيه مخالفة لكلام صاحب المفتاح إذا تأملته
حق التأمل وانما وقع الخلل في كلام من بعده .

ومن زيادات السبكي أنه لم ير طرق القصر تقتصر على أربع بل إنها
أكثر من أربع . ويرى أن قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة
أي الصفة المعنوية وهي أعم من أن تكون نعتاً أو غيره (٨٠) .

-
- ٧٧ - السابق : ١ : ٢٧٤ . ٢٧٥ . وانظر امثلة لذلك : ٣ : ٣٦٤ . ٤ : ١٩١ .
٧٨ - نفسه : ٤ : ٣٣ .
٧٩ - نفسه : ٣ : ٤ .
٨٠ - نفسه : ٢ : ١٦٦ . وانظر امثلة من ذلك : ٢ : ١٨٢ . ١٨٦ . ١٩٧ .
٣ : ٢٠١ . ٢٠٣ . ٢٠٥ .